نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر

أ مزلف سعاد د. شليحي الطاهر
جامعة الجلفة

ملخص:

تعرض هذه الدراسة المرتكزات الموضوعية لإستراتيجية اقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، تمكن من الاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والمالية والبشرية، والتخفيف من حدة العجز الغذائي. وعليه فتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مشروط بتحسين أداء القطاع الفلاح والرفع من الإنتاجية الزراعية وتحقيق تنمية زراعية مستديمة. وبذلك يجب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادر على مواجهة التحديات الراهنة المرتبطة بانخفاض أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي، التنمية الزراعية، العجز الغذائي.

Résumé :
Cette étude présente les principes objectifs d'une stratégie économique visant à assurer la sécurité alimentaire en Algérie, en permettant l'utilisation optimale des ressources physiques, financières et humaines, et en allégeant le déficit alimentaire.
Et pour cela, La réalisation de la sécurité alimentaire en Algérie est subordonnée à l'amélioration de la performance du secteur agricole, de l'augmentation de la productivité agricole et de la réalisation d'un développement agricole durable. Ce qui nécessite la création d'un climat d'investissement capable de faire face aux défis actuels liés à la baisse des prix du pétrole.
Les mots clés : la sécurité alimentaire, le développement agricole, le déficit alimentaire.

مقدمة:

أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات سواء على المستوى الدولي أو المحلي. والجزائر كغيرها من الدول النامية واجهت أثناء مسيرتها التنموية، وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي صعوبات ومشاكل عديدة في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن مشكلة الغذاء تعتبر من أهم المشكلات لكونها تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري، وترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان وأمنه واستقراره، إضافة إلى أن القضاء على هذه المشكلة أو على الأقل التقليل من حدتها يعد انطلاقة حتمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولمواجهة هذه المشكلة الخطيرة قامت السلطة بإعداد وتطبيق عدة مخططات وبرامج وسياسات كانت تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي، ومع ذلك فإن هذه السياسات والبرامج لم تحقق النتائج المرجوة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في الإستراتيجية المنتهجة في هذا المجال. ومما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي المرتكزات الأساسية التي تسمح بوضع إستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل، نقترح المحاور التالية:

أولا: مفهوم الأمن الغذائي.

ثانيا: الوضع الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

ثانيا: مرتكزات بناء إستراتيجية اقتصادية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر

مع ازدياد وتعقيد المشكلات المؤثرة على أمن الإنسان واستقرار المجتمع شاع مؤخرًا استخدام مصطلحات الأمن التخصصي مثل: الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي وغيرها للدلالة على كل متطلب من متطلبات الأمن الإنساني بمعناه الشامل.

وجاء مصطلح الأمن الغذائي بسبب الارتباط الوثيق بين كل من الغذاء والأمن، فالغذاء هو أحد حاجات الإنسان الضرورية، ومفهوم الأمن الغذائي يؤسس على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: [1]

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع الغذائية في متناول المواطنين.

و هناك مجموعة من التعاريف للأمن الغذائي و نذكر منها:

⇦ تعريف البنك الدولي : الأمن الغذائي يعني إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، وحتى في أوقات الأزمات، وفي أوقات تردي الإنتاج المحلي و ظروف السوق الدولية.

⇦ تعريف منظمة الغذاء والزراعة الدولية للأمن الغذائي: لقد عرفت منظمة الغذاء والزراعة الدولية الأمن الغذائي على أنه توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية لجميع الأفراد، وفي جميع الأوقات.

⇦ يعرف الأمن الغذائي كذلك بأنه قدرة المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الموضوعية لأفراده والتي تمكنهم من العيش بصحة و نشاط، مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليه، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد. فالأمن الغذائي مصطلح يقصد منه مدى قدرة بلد على تلبية احتياجاته من الغذاء الأساسي من منتوجه الخاص أو استطاعته على شرائه من الخارج تحت أي ظرف ومهما كان ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. [2]

⇦ تعرف منظمة الصحة العالمية، أمان الغذاء بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين، توزيع وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء صحيا وموثوقا به، ملائما للاستهلاك الآدمي وغير ضار بالبيئة. [3]

ويرتبط مفهوم الأمن الغذائي بمفهوم الاكتفاء الذاتي، باعتبار أن هذا الأخير هو الذي يجب أن يحدد درجة المستويات الغذائية إن كانت في حدودها الدنيا أو عند مستويات أفضل. كما أن الاكتفاء الذاتي الكامل يرتبط بحجم ونوعية الموارد المتاحة، وبالتالي بقدرتها على تحقيق الاحتياجات الغذائية المطلوبة للاستهلاك. [4]

ثانيا: الوضع الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

أ- الواردات الغذائية:

شهدت واردات الجزائر من المواد الغذائية ارتفاعا ملحوظا من حيث القيمة والكمية، خلال المسار التنموي للجزائر. مما أدى إلى تحمل الاقتصاد الوطني عبء هذه الواردات جراء هذا الارتفاع. ورغم الاختلاف الموجود بين فترة زمنية وأخرى، إلا أن الإحصائيات تدل على أن هناك منحنى تصاعدي لزيادة تكلفة هذه الواردات بسبب الزيادة السكانية وزيادة متوسط الدخل الفردي من جهة، وثبات أو انخفاض الإنتاج الزراعي الغذائي الوطني من جهة أخرى. مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الاستيراد، وكان نتيجة ذلك أن عرفت واردات المواد الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا. و لا يزال الإنتاج الزراعي الجزائري قاصرا على تلبية الطلب الغذائي المتزايد، ومازالت الواردات الغذائية تتزايد من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 09، 2798 مليون دولار

متوسط الواردات الغذائية للسنوات (2001 إلى 2005) إلى 52، 5216 مليون دولار متوسط الواردات الغذائية للسنوات (2006إلى 2010)، وانتقلت سنة 2011 لتبلغ 01، 5515 مليون دولار، و في سنة 2012 بلغت 40، 8130 مليون دولار ووصلت سنة 2013 إلى 72، 8353 مليون دولار. أما في سنة 2014 فقد عرفت الواردات الغذائية ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت 11005 مليون دولار، بينما تراجعت بنسب أقل في كل من سنة 2015 و 2016 لتصل إلى 9316 و 8224 مليون دولار على التوالي.

جدول رقم (01): تطور الواردات الغذائية بالنسبة للواردات الكلية من 2001 إلى 2016 (مليون دولار)

السنة	الواردات الكلية	الواردات الغذائية	النسبة المئوية %
متوسط الفترة 2001 إلى 2005	14647 . 54	2798 . 09	% 19. 10
متوسط الفترة 2006 إلى 2010	33661. 19	5216 . 52	% 15 . 49
2011	41191 . 89	5515 . 01	% 13 . 38
2012	50385	8130 .40	% 16. 13
2013	41336 . 30	8353 . 72	% 20. 2
2014	58580	11005	% 18 . 78
2015	51702	9316	% 18 . 01
2016	46727	8224	% 17. 6

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،المجلد رقم 29، 2009
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،المجلد رقم 30، 2011
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،المجلد رقم 33، 2014
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،المجلد رقم 34، 2015
- تقرير وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك لسنة 2015 و2016.

وما تجدر الإشارة إليه أن معظم واردات المواد الغذائية في الوقت الراهن تعتبر من المواد الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عن استهلاكها. وقد عرفت الكميات المستوردة من المواد الغذائية، وخاصة الحبوب والبقول الجافة والحليب والزيوت والسكر زيادات مستمرة ومعتبرة، مما تسبب في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وحسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2014، فإنه نسب الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية الأساسية مازالت بعيدة عن المأمول لكل من: الحبوب بنسبة (3.70 %) وعلى رأسها القمح بنسبة 24.72 % والذرة (0.06 %).

تعاني الجزائر من فاتورة استيراد السكر والأرز (عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 100%)، بالإضافة إلى البقوليات (32.78%)، كما أن نسبة الاكتفاء من الزيوت والشحوم ضعيفة (8.03 %). هذا وتحقق الجزائر الاكتفاء الذاتي في كل من الخضر بنسبة 100 % والفواكه بنسبة 76.33 %، واللحوم البيضاء 100% واللحوم الحمراء بنسبة 90%.

نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر

جدول رقم (02): أهم واردات الجزائر من المواد الغذائية خلال الفترة 2006 إلى 2014: (ألف طن)

السلعة	متوسط الفترة 2006 إلى 2010	2011	2012	2013	2014	نسبة الاكتفاء الذاتي %
الحبوب والدقيق	7833 .49	11039 . 25	9912 .51	7501 .93	12430 .53	% 3.70
القمح	5316 .90	7402 .13	6347 .23	4822 .95	7417 .03	% 24.72
الشعير	151 .58	385 .15	401 .78	308 .28	770 .22	% 54.95
الذرة الشامية	2241 .09	3153 .35	3041 .02	2277 .06	4108 .04	% 0.06
الأرز	83 .43	86 .45	108 .67	86 .47	117 .31	%0.00
البطاطس	121 .59	105 .66	156 .36	74 .96	123 .58	% 97.44
السكر	1199 .36	1572 .71	1697 .99	1415 .04	1773 .96	%0.00
البقوليات	184 .79	247 .84	176 .49	185 .89	192 .12	% 32.78
الزيوت النباتية	641 .57	662 .00	718 .36	610 .52	801 .65	% 8.03
الفاكهة	306 .50	817 .11	451 .45	355 .81	494 .50	%76.33
اللحوم الحمراء	62 .81	47 .69	72 .52	49 .70	80 .21	%90.13
الألبان ومنتجاتها	2927 .57	3133 .69	2873 .87	2000 .83	3579 .38	% 50.48

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،المجلد رقم 29 ،2009

– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،المجلد رقم 30 ،2011

– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،المجلد رقم 33 و34 لسنة 2014 و2015 .

عرفت فاتورة واردات الحبوب (باعتبارها أهم الواردات) تراجعا بسبب إرتفاع مستويات الأسعار في 2016 كعامل رئيسي في التراجع، حيث تراجعت فاتورة الواردات من الحبوب بأزيد من 23% خلال الثمانية أشهر الأولى من 2016 بقيمة 1.8 مليار دولار مقابل 2.33 مليار دولار في الفترة نفسها من سنة 2015 بفارق 23.04 %، كما تقلصت الكميات المستوردة لكن بوتيرة أقل لتصل إلى 8.7 مليون طن مقابل 8.8 مليون طن.

وحسب نوع الحبوب فقد تراجعت فاتورة استيراد القمح (الصلب واللين) إلى 1.7 مليار دولار مقابل 1.66 مليار دولار بنسبة (– 29.34%)، فيما انخفضت الكمية إلى 5.3 مليون طن مقابل 5.6 مليون طن بنسبة (– 4.36 %). أما بخصوص الذرة، قدرت الواردات بـ 511.4 مليون دولار مقابل 550.7 مليون دولار (–7.14 %)، بكميات قدرت 2.77 مليون طن مقابل 2،70 مليون طن (+ 2.32).

واستوردت الجزائر من الشعير في 2016 ماقيمته 111.4 مليون دولار مقابل 122.31 مليون دولار في نفس الفترة من 2015 بنسبة (– 8.92 %) لكميات بلغت 629 ألف طن مقابل 527.883 طن، أي بزيادة نسبتها(+ 19.15 %).[5]

ب– الصادرات الغذائية: عرفت صادرات المنتجات الزراعية بما فيها المواد الغذائية انخفاضا متواصلا سواء من حيث الكمية أو القيمة، والأهمية النسبية لإجمالي الصادرات السلعية بسبب عدم منح المكانة المناسبة للزراعة في إستراتيجية التنمية الجزائرية. و تعتبر الصادرات الغذائية من أهم السبل لتقليص حجم الواردات الغذائية. فالتوسع نحو التجارة الخارجية في هذا النشاط له أهمية

كبيرة. إذ نجد أن الدول التي تتمتع بفائض في مجال إنتاج أو تصنيع سلعة غذائية ما تحاول التخلص منه من خلال تصديرها للمنتج للحصول على عملة صعبة تساعد على استيراد سلع أخرى لا يمكن إنتاجها محليا سواء زراعية أو صناعية.[6]

وللتعرف على الصادرات الجزائرية نتطرق للجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور الصادرات الغذائية بالنسبة للصادرات الكلية من 2001 إلى 2016 (مليون دولار)

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الغذائية	النسبة المئوية %
متوسط الفترة 2001 إلى 2005	16389 .58	2365 .26	% 14.43
متوسط الفترة 2006 إلى 2010	33661 .19	5216 .52	% 15.49
2011	45189 .34	116 .29	% 0.25
2012	76711 .64	116 .29	% 0.25
2013	64974	402	% 0.61
2014	62886	323	% 0.51
2015	34668	235	% 0.67
2016	28883	327	% 1.13

من إعداد الباحثة بالاعتماد على : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية (نفس المرجع السابق)

من الجدول نلاحظ ما يلي:

- تذبذب كبير في الصادرات الغذائية نظرا تذبذب أسعار المواد الأولية.
- يغطي النفط الصادرات في الجزائر بنسبة تقارب 98% .
- قيمة الصادرات تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية أو حتى بالواردات. كما نلاحظ نمو الصادرات من 2365.26 مليون دولار (متوسط الفترة 2001إلى 2005) لتصل إلى 5216.52 مليون دولار، ويعود هذا إلى إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من البرامج الفلاحية المسطرة والمطبقة من برامج الدعم والضبط وترقية الفلاحة. كما كانت تقدم إعانات للفلاحين في سبيل تطوير الإنتاج في مختلف فروع القطاع، واستصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.[7]

كما تعود أسباب ارتفاع الواردات الغذائية وانخفاض الصادرات الغذائية إلى ما يلي:[8]

- أن المساحة المستغلة زراعيا تعد ضعيفة حيث لم يتجاوز نصيب الفرد منها عام 2000 نحو 0.20 هكتار بعد ما كان نصيبه 0.36هكتار عام 1982 ويتجلى هذا الضعف مقارنة بدول أقل مساحة من الجزائر وأكثر منها سكانا، حيث بلغ نصيب الفرد من المساحة الزراعية نحو 0.55 هكتار بإسبانيا ونحو 0.42 هكتار بفرنسا، و 0.19 بإيطاليا وهي دول تمثل مساحاتها الإجمالية نحو الخمس والربع والثمن على التوالي من مساحة الجزائر.
- ضعف نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الإستراتيجية أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية لضعف حجم الصادرات الغذائية التي لا تعطي إلا نحو3 % من قيمة الواردات الغذائية، وهي تمثل نحو ربع الواردات الكلية للجزائر.
- معاناة الجزائر من التبعية الغذائية والخطر المتأتي من اعتمادها على الخارج بالاستيراد لا يعبر على مستوى الأمن الغذائي، حيث عرفت فترة التسعينات تدهورا كبيرا للقدرة الشرائية لفئات كبيرة من السكان خاصة بعد تحرير الأسعار لمعظم المواد الاستهلاكية الأساسية التي كانت تستفيد من الدعم.

- يعد الفقر سبب رئيسي في انعدام الأمن الغذائي والذي ينتج من نقص التغذية أكثر من سوءها، فقد زاد عدد الفقراء في الجزائر خلال الأزمة السياسية خلال التسعينات لتصل نسبتهم نحو43 % وهذا حسب تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات حول مستويات المعيشة لسنة 1995.
- التنمية اقتصادية الضعيفة التي ميزت الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال مما تسبب في تدهور الإنتاج الفلاحي، بسبب تهميش القطاع الفلاحي في خطط التنمية وإهمال قطاع الصيد رغم الثروة السمكية الهائلة والأحياء المائية الثمينة التي تزخر بها الجزائر. [9]

ج– أسباب ضعف الأمن الغذائي في الجزائر:

يمكن أن نشير إلى أسباب تراجع الأمن الغذائي في الجزائر في النقاط التالية: [10]

- عدم الاهتمام بالزراعة بشكل فعلي وهذا ما يوضحه فشل الخطط.
- إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة منها قطاع التجارة والخدمات والإدارة.
- الاعتماد المفرط على عائدات قطاع المحروقات.
- تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج.
- قلة المساحة المزروعة، شح الموارد المائية، تدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية وتصحر وجفاف الطبيعة.
- عدم المواءمة بين التزايد السكاني وتوفير الغذاء اللازم.
- ارتفاع أسعار الغذاء والمضاربة من قبل الشركات العالمية.
- اعتماد القطاع الزراعي على التقنيات التقليدية مع غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة والمؤهلة.
- النمو السكاني والهجرة من الأرياف، والعزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لتخلف طرائق الزراعة.
- قصور التخطيط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.
- المضاربة في أسعار المواد الغذائية من قبل الشركات العالمية.

ثالثا: مرتكزات بناء إستراتيجية اقتصادية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات وفق خطة وإستراتيجية بعيدة المدة ترتكز أساسا على العناصر التالية:

أ– دور البحث العلمي في تحقيق الأمن الغذائي:

ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحضى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي. فبينما نجد أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز1,3 مليار دولار. يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية يعتمد عليها، لإيجاد الطرق الفعالة والكفيلة بـ : [11]

- زيادة الإنتاج الغذائي على نحو مستدام.
- ضمان الإمداد بأغذية صحية، مغذية، متاحة وبأسعار معقولة.
- إنتاج الغذاء على أقل المساحات وباستعمال أقل للمياه، الطاقة وغيرها من المدخلات.
- الإنتاج بأقل ضرر ممكن على البيئة.

- تحسين الإنتاج النباتي، بتعزيز الإنتاجية وتطوير المحاصيل.
- تحسين الثروة الحيوانية وإنتاج الاسماك.
- الحفاظ على بنية وخصوبة التربة.
- تحسين نوعية الأغذية.

كما لا يجب أن نهمل استخدام التكنولوجيا الحديثة لما لها من أهمية بالغة من حيث الأثر على النمو والإنتاج والبيئة، الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من أنواع التكنولوجيا التي تشير بدورها إلى تنوع المستويات التكنولوجية، فمنها تكنولوجيا رأس المال، وتكنولوجيا العمل ... الخ.[12] وكل هذه الأنواع لها دور أساسي في القطاع الزراعي، حيث تساهم في النهوض بالإنتاج الزراعي من خلال ما تقدمه من رصد للعوامل المناخية والبيئية وكشف للموارد الطبيعية... الخ.

أما عن الأولويات التي يمكن للجزائر تبنيها في مجال البحث ذات الصلة بالأمن الغذائي فتتمثل في: [13]

- العمل على إنشاء برنامج وطني للبحث العلمي في مجال الأمن الغذائي.
- تعزيز القدرة الوطنية، من خلال إنشاء وتجهيز المرافق الضرورية من مراكز بحث وبنوك الجينات..الخ.
- معالجة مشكلة نقص الكفاءات في مجالات الخبرة البحثية المتخصصة ذات الصلة بالأمن الغذائي.
- بناء شراكات إقليمية ودولية والتمويل المشترك للبحوث ذات الصلة بالأمن الغذائي.

– تبني أنجع السبل لتثمين نتائج البحوث وتوجهاتها إلى الواقع العملي.

ب– تبني إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة: إن أي إستراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لابد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها. وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد حل دائم لها.

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في الجزائر. هذا ما يجعل الخيار الإستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستدامة. وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا بتحقيق الأهداف التالية: [14]

- زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية. وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري.
- تعد التنمية الزراعية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية.

ج– دعم الاستثمار الزراعي: يعرف الاستثمار الزراعي على أنه التخلي عن شيء ما في الوقت الحاضر كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل.[15] ويشمل مجال الاستثمار الزراعي مناحي النشاط الزراعي كلها من مرحلة الإنتاج في الحقل أو المزرعة إلى غاية مرحلة تسويق المنتج، وهي:[16]

– البنية التحتية الزراعية الأساسية.

– مدخلات النشاط الزراعي.

– مخرجات الزراعة والتسويق الزراعي.

– الإدارة الزراعية والإرشاد الزراعي.

البحث العلمي الزراعي وإيجاد الطرائق الزراعية البديلة.

د– التنمية المستدامة للموارد المائية: إن فتحقيق المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي، يتطلب زيادة مستمرة في موارد المياه وتحقيق الاستخدام الكفء والأمثل لها، وترشيد استخدام المياه في كافة المجالات وعلى رأسها الزراعة. وترتكز التنمية المستدامة للموارد المائية على عدة أسس: [17]

- تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الأمطار وذلك بالتوسع في إقامة السدود والخزانات.
- ترشيد استخدام مصادر المياه الجوفية وتطوير الاستثمار فيها وحفر الآبار، وذلك بالاستغلال

الأمثل لها في الزراعة دون استنزاف، والمحافظة عليها من التلوث وتغذية الطبقات الحاملة للمياه الجوفية ورفع مستوى المياه في الآبار.

- التوسع في معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي.
- زيادة الطاقة الإنتاجية لمياه التحلية.
- تقليل الفاقد من المياه ومنع تسربها خلال عمليات التوزيع برفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه وتطويرها وصيانتها وتجديدها بشكل دائم.
- ترشيد استهلاك المياه في الزراعة والمجالات الأخرى، إذ أنه من الضروري ترشيد استهلاك المياه في قطاع الزراعة من خلال التطوير الدائم لأساليب الري واستخدام أحدث التقنيات وتطوير هيكل الإنتاج الزراعي، بالتركيز على إنتاج المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية التي يقل معدل استهلاكها للمياه.

هـ– تكوين مخزون إستراتيجي من الغذاء:

من العوامل الهامة لتدعيم الأمن الغذائي، تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب، وعلى رأسها القمح والأرز. ويتم تكوين هذا المخزون في ضوء تقدير الاحتياجات من الاستهلاك الحالي والمستقبلي، وتكوين هذا المخزون يكون عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد وبالتعاون والتنسيق بين الدولة والقطاع الخاص للمشاركة في تكوين هذا المخزون. وقد أوصت منظمة الفاو FAO بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار هذا التوجه الدولي. [18]

و– ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي بين الجزائر والدول العربية:

إن من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي العربي ما يعرف بالتوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية والمالية العربية. فبعض الدول العربية تتوفر على موارد مالية إلا أن أراضيها الصالحة للزراعة نادرة بينما تحظى أقطار أخرى بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها لا تتوفر على الموارد المالية الكفيلة باستغلال تلك الأراضي. ولا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية والمائية والبشرية والمالية المتاحة[19] وللإنتاج الزراعي أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي لأنه مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية السكان في المناطق الريفية خصوصا في البلدان النامية.[20]

خاتمة:

بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تحوزها الجزائر في الميدان الفلاحي، إلا أن هذا القطاع يعاني من عجز كبير في توفير الغذاء الصحي لمواطنيه والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. وعليه أصبح لزاما على الدولة وأصحاب القرار اتخاذ سياسات مالية واقتصادية فعالة للنهوض بالقطاع الفلاحي، وهو ما يتطلب بذل جهود كبيرة وفق ما تفرضه التحديات الاقتصادية الحالية.

إن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، وذات أهداف واقعية وعقلانية، ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في تخفيف التبعية الغذائية، تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

إن اتساع الفجوة الغذائية في الجزائر يرجع إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية أمام عجز إنتاج الغذاء في البلد مما يؤدي إلى زيادة الواردات الغذائية. وهذا ما يفرض اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها توفير المتطلبات الضرورية لبناء إستراتيجية اقتصادية في الجزائر تتماشى مع التغيرات الإقليمية والدولية الجديدة لتحقيق الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن نهمل المرتكزات الأساسية المتمثلة في: الموارد الزراعية، الإنتاج الغذائي، الاستهلاك، التجارة الخارجية، التخزين، السياسة الغذائية.

ومن أهم التوصيات المقترحة:

- ضرورة إعداد وتبني إستراتيجية عربية متكاملة لسد الفجوات الغذائية.
- ترشيد استهلاك الغذاء وبناء مخزون للطوارئ ومخزون استراتيجي.
- تطوير البنية التحتية الزراعية وتشجيع الاستثمارات الزراعية وخاصة القطاع الخاص.
- تطبيق مبادئ الحكم الراشد في إدارة الموارد الطبيعية الزراعية.
- تنظيم التجارة في المنتجات الزراعية على المستوى الوطني وتنفيذ سياسة أسعار ملائمة.
- التنسيق على الصعيد الوطني لتدابير الاستجابة في حالة تقلب الأسعار، وتعزيز الحوار مع الجهات الفاعلة الرئيسية.
- العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم القطاع الفلاحي.
- العمل على إتباع سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمعدات الزراعية وغيرها.
- إتباع سياسة حماية المحاصيل المنتجة محليا من خلال فرض رسوم وضرائب على المنتجات الغذائية المستوردة.

نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر

قائمة المراجع:

[1]– ترقو محمد، النمذجة القياسية والإتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020، الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف يومي: 23و24 نوفمبر 2014، ص 2

[2]– أحمد مصنوعة، " الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر..الواقع والمأمول " الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف يومي: 23و24 نوفمبر 2014، ص 2

[3]– يحي بكور، الأمن الغذائي الواقع وأفاق المستقبل، مجلة شؤون عربية، القاهرة–مصر، العدد 100– مارس 2000، ص 206.

[4]– أحمد أمين بيضون، الأمن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتدقيق، بيروت– لبنان، ط1– 2001، ص 16.

[5]– المركز الوطني للإعلام الآلي التابع للجمارك 2016.

[6]– محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1–2003، ص 232.

[7]– رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة للسياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 05– ديسمبر 2003، ص 206.

[8]– علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر (دراسة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي)، الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف يومي: 23و24 نوفمبر 2014، ص 2.

[9]– علة مراد، نفس المرجع السابق، ص 2.

[10] – تقية محمد المهدي حسان، الأمن الغذائي ...أمانة الأجيال، الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف يومي: 23و24 نوفمبر 2014، ص 6.

[11]– علة مراد، مرجع سابق، ص ص 12، 13

[12]– رفعت محمد الصغير أحمد، نقل التكنولوجيا في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لجولة اوروجواي وأثره على القطاع الزراعي في مصر، أطروحة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000، ص 14.

[13]– علة مراد، مرجع سابق، ص 13

[14]– رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر "واقع وآفاق" ، مقال مقدم في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، العدد 13 / 2015. ص 58.

[15]– منظمة الزراعة والأغذية، حالة الأغذية والزراعة في العالم، الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، روما 2012، ص 04.

[16]– ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة دمشق، المجلد27، دمشق، ص 589.

[17]– تواتي بن علي فاطمة، العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العملية لحلها، الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف يومي: 23و24 نوفمبر 2014، ص ص11، 12

[18]– تواتي بن علي فاطمة، مرجع سابق، ص 14.

[19]– علة مراد، مرجع سابق، ص 14.

[20]– البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، تقرير عن التنمية في العالم 2008، ص 03.